الأمم المتحدة S/2014/857

مجلس الأمن

Distr.: General
28 November 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤) الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) وطلب إلي أن أقدم تقريرا إلى المجلس كل أربعة أشهر اعتبارا من ١ آب/أغسطس ٢٠١٤. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ تقريري المؤرخ ١ آب/أغسطس (S/2014/562). ويعرض التقرير أيضا آخر التطورات بشأن نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البعثة المتكاملة في ١٥ أيلول/سبتمبر، وفي تنفيذ ولاية البعثة.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - التطورات في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

٢ - لا تزال الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى مضطربة بشدة. فالاشتباكات المتكررة بين الجماعات المسلحة أو العناصر الإجرامية والهجمات ضد المدنيين مستمرة. والتشرذم، والصراعات الداخلية على الزعامة، والافتقار إلى القيادة والسيطرة والسلطة في صفوف جماعة أنتي - بالاكا وفيما بين فصائل تحالف سيليكا السابق رافقتها اشتباكات متواصلة بين هذه الجماعات المسلحة وداخلها في بانغي وفي أنحاء أخرى من البلد. وظلت حالة حقوق الإنسان خطيرة، مع وقوع العديد من حالات الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل والنهب وتدمير الممتلكات، وانتهاكات السلامة البدنية، والقيود المفروضة على حرية التنقل. وفي جميع أنحاء البلد، لا تزال حالات انعدام الأمن على نطاق واسع، والتهديد بالعنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها العناصر المسلحة تؤثر سلبا في الحالة الإنسانية الأليمة التي يعيشها السكان المدنيون.

021214 021214 14-65265 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وبعد تحسن نسبي في الحالة الأمنية، لا سيما في العاصمة، شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير اندلاع أعمال عنف كان مصدرها إلى حد بعيد عناصر جماعة أنتي - بالاكا في بانغي في الفترة من ٧ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. واندلعت أعمال عنف عقب مقتل رجل يعتقد أنه عضو في تحالف سيليكا السابق كان قد ألقى قنبلة يدوية في منطقة تسوُّق مزدحمة. وأدى الحادث إلى تفاقم الوضع بسرعة فشُنت سلسلة من الهجمات الانتقامية قُتل فيها ١١ مدنياً وأصيب ٢٢٩ مدنياً من الطائفتين المسيحية والمسلمة على حد سواء، كما استُهدفت البعثة المتكاملة وقوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى وقوات عملية سنغاريس الفرنسية.

٤ - وشُرد ٧ ٥٠٠ شخص آخرين خلال القتال، عبر ١ ٦٠٠ لاجئ منهم إلى داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعتقد أن معظم انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها ارتكبتها عناصر من جماعة أنتي - بالاكا. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أجهض تدخل البعثة المتكاملة هجوما همّ بشنّه زهاء ١٠٠ عنصر من عناصر جماعة أنتي - بالاكا المسلحين على مقر إقامة كاثرين سامبا - بانزا، رئيسة الدولة الانتقالية.

٥ - وفي حادثة منفصلة وقعت في بانغي، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ عناصر من تحالف سيليكا السابق أعيد تجميعهم في معسكري بيال وكتيبة الدعم والخدمات حملة احتجاجات ادعوا فيها، زورا، أن السلطات الانتقالية قررت إغلاق المعسكرين في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها في وقت سابق من هذا العام بشأن نقل عناصر من تحالف سيليكا السابق من ثلاثة مواقع في بانغي. وفي اليوم التالي، تصاعد الوضع عندما انتصبت عناصر مسلحة من تحالف سيليكا السابق قبالة المعسكر وهددوا بتفجير مخزون كبير من الذخائر في المعسكرين. وأفضت المناقشات بين تحالف سيليكا السابق والسلطات الانتقالية، بتيسير من البعثة المتكاملة، إلى عودة العناصر إلى المعسكر ريثما يتم الاتفاق على ترتيبات مقبلة.

٦ - وخارج بانغي، ما زالت دورة الاستفزازات والأعمال الانتقامية المستمرة التي تقوم بها الجماعات المسلحة، سواء أكانت بدوافع سياسية أم إجرامية، تؤثر تأثيراً سلبياً على سلامة المدنيين وأمنهم. وتعكس الحوادث اليومية ذات الصلة بالأمن التي ضلعت فيها جماعات مسلحة تفاقم النزاع بين الجماعات المرتبطة بحركة أنتي - بالاكا وتحالف سيليكا السابق وكذلك التنافس داخل فصائل هاتين الجماعتين. وأبلغ آخرون عن وقوع حوادث ناتجة عن هجمات ضد المدنيين شنتها عناصر مسلحة مجهولة الهوية أو عناصر إجرامية انتهازية.

٧ - وفي مقاطعة أواكا، ما زالت الأوضاع تشهد هجمات تشنها جماعة أنتي - بالاكا وتحالف سيليكا السابق. ففي ٢٢ أيلول/سبتمبر، أُفيد بأن أربعة عناصر تابعة لتحالف سيليكا السابق اغتالوا في بامباري، نائب عمدة كوشيوتولو - نغاكوبو، نغازا فيديل. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بأن عناصر من جماعة أنتي - بالاكا نصبوا كمينا لمركبة تقل عناصر من تحالف سيليكا السابق في محور بامباري - غاسيمي، فقتلوا ستة من ركابها. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بأن عناصر من تحالف سيليكا السابق قتلوا امرأة وطفلين في بامباري، بالإضافة إلى شابين في كوانغو وأصيب شابان آخران في بانغاو في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر بسبب الاشتباه بأنهم من المنتمين لجماعة أنتي - بالاكا أو المؤيدين لها. ودفعت هذه الحوادث السكان المحليين إلى الفرار من المنطقة، فعبر بعضهم الحدود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨ - وظلت الأوضاع في مقاطعتي أُوهام ونانا - غريبيزي، وبخاصة في مدينتي بتنغافو وكاغا باندورو، متوترة وهشة بسبب أنشطة عناصر جماعة أنتي - بالاكا وتحالف سيليكا السابق والجماعات المسلحة الأخرى. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، في أعقاب إلقاء قرويين القبض على أحد عناصر جماعة أنتي - بالاكا، شنت مجموعة من عناصر جماعة أنتي - بالاكا هجوما على قرية مباتا، في نانا غريبيزي، أسفر حسب التقارير عن مقتل ١٠ مدنيين وإحراق ١١ منزلا وأخذ أربع رهائن. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، شنت مجموعة من نحو ٢٠ شخصا يشتبه في أنهم من عناصر تحالف سيليكا السابق هجوما على بلدة بوغيلا الواقعة في محور بتنغافو - بوغيلا، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل خمسة أشخاص وإحراق ونهب العديد من المنازل، بما في ذلك مركز طبي. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت في منطقة موروباندا في بلدة كاغا باندورو التي تبعد ١٦ كيلومترا عن إمبريس، مواجهة بين عناصر من تحالف سيليكا السابق وجماعة أنتي - بالاكا أدت إلى مقتل شخصين، فيما أسفرت مواجهة أخرى بين الجماعتين في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر عن مقتل شخص واحد على الأقل. وعلاوة على ذلك، شهدت المقاطعتان حوادث عنف ارتكبتها جماعات مسلحة أخرى يُعتقد أنها من أصل فولاني. وتمثل أعنف هجوم شنته جماعة مسلحة من طائفة فولاني على قرية موروبادجا التي تقع على بعد ١٨ كيلومترا من إمبريس، في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأنه أدى إلى مقتل أربعة مدنيين وهدم خمسة منازل حرقا. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن رعاة مسلحين من طائفة فولاني قتلوا امرأة ودمروا مزارع في قرية بوغورو، على بعد ١٠ كيلومترات من بتنغافو، مقاطعة أُوهام.

٩ - وشهدت منطقة حدودية بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون تجدد الهجمات التي تشنها على القرى الجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى. ففي ١٤ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن عناصر من الجبهة الديمقراطية اختطفوا في مقاطعة نانا - مامبيري ١٠ أشخاص مطالبين بالإفراج عن زعيمهم عبد الله مسكين المسجون في الكاميرون. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، اختطفت نفس الجماعة ١٢ شخصا آخر من إحدى القرى في الكاميرون بالقرب من الحدود. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بأن الجبهة الديمقراطية اختطفت اثنين من القساوسة البولنديين من أبرشية بابوا في مقاطعة نانا - مامبيري، هرب أحدهما لاحقا. ولم تكلل جهود التفاوض التي بذلتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى بالنجاح حتى الآن للإفراج عن الرهينتين، بسبل منها الاتصال بحكومة الكاميرون بغية الوصول إلى مسكين.

١٠ - واستمر وجود جماعات مسلحة أجنبية وعابرة للحدود في المنطقة مشكّلاً خطرا على المدنيين ومتسبباً في انعدام الأمن، إذ تفيد تقارير بوقوع حوادث اختطاف وقتل. ففي بلدة ليما، مقاطعة كوتو العليا، أُفيد بأن عناصر من جيش ''الرب'' للمقاومة اختطفوا نساء وأطفالا، بما في ذلك من بين صفوف فصائل تحالف سيليكا السابق وجماعة أنتي - بالاكا.

١١ - وعلى صعيد آخر، فإنه في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وعقب طلب تقدمت به سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، واستنادا إلى قرار مجلس الأمن ٢١٨١ (٢٠١٤)، مدد مجلس الوزراء الأوروبي ولاية قوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٥.

١٢ - ولا تزال الحالة الإنسانية حرجة في جميع أنحاء البلد. ففي بانغي، لا يزال أكثر من ٠٠٠ ٦ مسلم يعيشون تحت ظروف بالغة الصعوبة مع فرص محدودة للوصول إلى الأسواق أو الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك الرعاية الطبية، ولا سيما في حي PK-5. وتردت الحالة الإنسانية في المدينة في أعقاب أعمال العنف التي جرت في أغلب مناطق العاصمة بانغي في الفترة من ٧ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. ولا يزال خطر الهجمات ضد المدنيين والمحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، فضلا عن استهداف العاملين في المجال الإنساني بشكل مباشر يحد من استجابة أولئك العاملين للأزمة المساعدة وتمنعهم في بعض الحالات من الاستجابة لها، مما يؤثر سلبا على الجهود المبذولة لتقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح وحماية المدنيين. وبحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، كان هناك نحو ٠٠٠ ٤١٠ مشرد داخلي في البلد، ٥٠٠ ٦٢ منهم كانوا في بانغي و ٥٠٠ ٣٤٧ في

المقاطعات. والتمس أكثر من ٤٢٠ ٠٠٠ شخص من أفريقيا الوسطى اللجوء إلى البلدان المجاورة. وأثبت تقييم للأمن الغذائي في حالة الطوارئ أجراه برنامج الأغذية العالمي أن ٢٨ في المائة من سكان أفريقيا الوسطى يعانون من انعدام الأمن الغذائي. فيما يحتاج زهاء ١,٢ مليون من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المساعدة الإنسانية.

باء - التطورات السياسية

١٣ - إن زيادة حدة التوتر في أوساط الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية، وهشاشة الأوضاع الأمنية، واستمرار افتقار السلطات الانتقالية إلى القدرة على توفير الخدمات الأساسية للسكان تمثل تحديات خطيرة للعملية الانتقالية. فأعمال العنف التي وقعت في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر تسببت في مزيد إضعاف قدرة السلطة الانتقالية على الحكم بشكل فعال وقيادة البلد إلى إتمام العملية الانتقالية بنجاح.

١٤ - وبعد استقالة أندريه نزابايكيه، رئيس الوزراء في ٥ آب/أغسطس، عينت رئيسة الدولة الانتقالية عوضا عنه محمد كمون، وهو مسلم عمل رئيسا للأركان تحت قيادة ميشيل دجوتوديا، الرئيس السابق للدولة الانتقالية، وبصفته المدير العام للخزانة في إدارة الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي. وانتقد تحالف سيليكا السابق وكذلك العديد من قادة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني الرئيسيين هذا التعيين مع الإشارة إلى عدم قيام رئيسة الدولة الانتقالية بالتشاور وإشراك الجميع في عملية الاختيار.

١٥ - وفي ١٨ آب/أغسطس، ترأس ألكسندر نغندي، رئيس المجلس الوطني الانتقالي وفدا يتألف من ممثلين للأحزاب السياسية والمجتمع المدني إلى برازافيل من أجل الاجتماع مع الرئيس دينيس ساسو نغيسو، الوسيط الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس الكونغو، في محاولة لتبديد المخاوف المتعلقة بتعيين رئيس الوزراء كمون. ودعا السيد نغندي، لدى عودته، إلى تأجيل تشكيل حكومة انتقالية جديدة بهدف السماح بإجراء مشاورات أوسع نطاقا.

١٦ - وفي ٢٢ آب/أغسطس، أعلن مكتب رئيسة الدولة الانتقالية تشكيل حكومة رئيس الوزراء كمون، التي ارتفع فيها العدد الإجمالي للوزراء من ٢٠ إلى ٣١ وزيرا، بمن فيهم ممثلو الجماعات المسلحة والمجتمع المدني وجميع المقاطعات البالغ عددها ١٦ مقاطعة في البلد. وعُيّن أعضاء من تحالف سيليكا السابق في ثلاثة مناصب وزارية في حين تم تعيين وزيرين من فصيل أنتي - بالاكا. بيد أن قادة تحالف سيليكا السابق نأوا بأنفسهم عن التعيينات، فيما ظل بعض عناصر جماعة أنتي - بالاكا يعتبرون أنهم ليسوا ممثلين تمثيلا عادلا.

١٧ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، عقدتُ اجتماعا رفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في نيويورك، على هامش مناقشة الجمعية العامة. وقد حضر الاجتماع رئيسة الدولة الانتقالية، والأطراف المعنية الرئيسية على أعلى المستويات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وقد أعرب المشاركون في الاجتماع عن التزامهم بدعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى فيما تبذله من جهود للقيام بعملية سياسية شاملة للجميع، وإعادة إرساء سلطة الدولة، ومعالجة الحالة الإنسانية، وتعزيز السلطة القضائية، ومكافحة الإفلات من العقاب، واستعادة الأمن. كما أثنوا على عمل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى النقل الناجح للسلطة من بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة، وعلى التعاون المثالي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

١٨ - وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، بدأ زعماء حركة أنتي - بالاكا وتحالف سيليكا السابق، يدعون إلى استقالة رئيسة الدولة الانتقالية. وكان وراء هذه الدعوة، خلاف متعاظم حول محاسبة السلطة الانتقالية على ١٠ ملايين دولار كانت حكومة أنغولا قد تبرعت بها في آذار/مارس ٢٠١٤ لجمهورية أفريقيا الوسطى.

١٩ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، في أعقاب تسعة أيام من العنف في بانغي، أوفد الوسيط الدولي لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيد ساسو نغيسو وزير خارجيته ومبعوثه الخاص، باسيل إكوويبه، وبرفقته ممثلي الخاص في وسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي سوميلو بوبيي مايغا. وعقد فريق الوساطة الدولي مباحثات مكثفة في بانغي مع رئيسة الدولة الانتقالية، ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني الانتقالي. وشاركوا أيضا في لقاء مفتوح مع نحو ٢٠٠ من الأطراف المعنية الوطنية، كان العديد منهم قد شاركوا في منتدى المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عُقد في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تموز/يوليه. وتم التوصل إلى اتفاق عام على العمل على نحو أكثر سلمية وتراضيا، وتعجيل الاستعدادات لإجراء الانتخابات بحلول أواسط آب/أغسطس ٢٠١٥. كما تم التوصل، دون مشاورات مسبقة، إلى اتفاق بشأن المضي رأسا إلى منتدى المصالحة الوطنية المقرر عقده في بانغي في أواسط كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بغية التوصل إلى توافق وطني في الآراء بشأن القضايا الرئيسية، مثل نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إعادة تشكيل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، وسيادة القانون، والحوكمة السياسية والاقتصادية. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، شددت رئيسة الدولة الانتقالية، في كلمة إلى المجلس الوطني

الانتقالي، على أهمية منتدى بانغي المرتقب وأعلنت أن لجنة تنظيمية سوف تُشكل لبدء الأعمال التحضيرية بالتنسيق مع البعثة ومركز الحوار الإنساني الذي مقره جنيف.

٢٠ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد فريق الاتصال الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى اجتماعه السادس في بانغي تحت الرئاسة المشتركة للاتحاد الأفريقي والكونغو. وقد جرت الجلسة الافتتاحية بحضور رئيسة الدولة الانتقالية، التي كررت دعوتها إلى إنشاء لواء للتدخل السريع جنبا إلى جنب مع القوات الدولية، بما في ذلك توفير الأمن للانتخابات المرتقبة، وأكدت على ضرورة التنظيم الفوري لمنتدى بانغي. وحضر الاجتماع وزيرا خارجية الكونغو (نيابة عن الوسيط الدولي) وتشاد (نيابة عن رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، ورئيس المجلس الوطني الانتقالي، وسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، إضافة إلى ٤٠ من ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية. وطلب المشاركون في الاجتماع في البيان الصادر في اختتام الاجتماع، إلى السلطات الانتقالية عقد منتدى بانغي بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وإلى الوسيط الدولي، رئيس الكونغو، تمديد الفترة الانتقالية ستة أشهر من أجل تمديد الجدول الزمني للانتخابات. كما طلبوا إلى السلطات الانتقالية، والهيئة الانتخابية الوطنية، أن تتخذ عاجلا الخطوات السياسية والقانونية والمالية واللوجستية اللازمة لتعجيل العملية الانتخابية وتيسير القيام، بحلول آب/أغسطس ٢٠١٥، بتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية.

٢١ - وقد أدى غموض الوضع السياسي، الذي زادته غموضا أعمال العنف التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر في بانغي، إلى تقلب الديناميات السياسية داخل تحالف سيليكا السابق، فظهرت فصائل جديدة، قائمة في الأغلب على أسس عرقية. وعلى حين أن زعماء تلك الفصائل يقومون بتعزيز هياكلهم العسكرية، فإنهم يلزمون جماعاتهم بالمشاركة في العملية السياسية، بما يشمل منتدى بانغي والانتخابات، وأعربوا عن استعدادهم للامتثال للمادة ٤ من اتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في برازافيل في ٢٣ تموز/يوليه، التي تدعو إلى إعادة التجميع الطوعية للعناصر العسكرية. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر أعلن زعيما تحالف سيليكا السابق الجنرال علي داراسا محمد والجنرال محمد الخاتم، في بامباري، إنشاء حركة سياسية باسم ”الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى“. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد الجناح العسكري لتحالف سيليكا السابق برئاسة نور الدين آدم، الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، اجتماعا لجمعية عامة في كاغا باندورو. وحضر الاجتماع نحو ٩٠٠ مقاتل، منهم عدد من القادة الميدانيين لتحالف سيليكا السابق من بريا، ونديلي، وديكوا، وبامباري ومناطق أخرى في مقاطعتي بامبينغي - بونغوران وفاكاغا. وقد أسفر

الاجتماع عن تشكيل هيكل جديد للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، حل في إطاره أردا هاكوما محل جوزيف زونديكو، رئيسا للأركان العسكرية. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر أصدر زونديكو نشرة صحفية في بامباري، مقاطعة أواكا، أعلن فيها أن اجتماع الجمعية العامة العادي لجماعته، القوات الجمهورية، سوف يُعقد في يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في بريا، مقاطعة كوتو العليا.

العملية السلمية

٢٢ - أدى الشعور بالإحباط إزاء تعيين رئيس الوزراء كمون، وما تلا ذلك من تطورات في العملية السياسية إلى التباطؤ في تنفيذ ومتابعة اتفاق برازافيل، الموقع في ٢٣ تموز/يوليه. ولم يقتصر الأمر على وقوع انتهاكات عديدة لاتفاق برازافيل، بل اتضحت أيضا صعوبة تنفيذ أحكامه، بما في ذلك الحكم المتعلق بإعادة التجميع الطوعية للجماعات المسلحة. ودعما لتنفيذ الاتفاق، أنشئت في آب/أغسطس لجنة متابعة مؤلفة من ممثلين اثنين للرئاسة وممثلين اثنين للحكومة الانتقالية، وممثلين اثنين للمجلس الوطني الانتقالي، وممثل واحد لكل من الجماعات المسلحة السبع التي وقعت الاتفاق، إضافة إلى ممثلين من المجتمع الدولي. وبدأت اللجنة الاجتماع في أيلول/سبتمبر تحت الرئاسة المشتركة للسلطات الانتقالية والاتحاد الأفريقي بدعم لأعمال السكرتارية من البعثة المتكاملة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والوسيط الدولي. كما قدمت البعثة الدعم للجنة التقنية التابعة للجنة المتابعة لضمان فهم الاتفاق على الصعيد المحلي، والتصدي لانتهاكات نصوصه. وتتسم لجنة المتابعة بالتباطؤ في اتخاذ القرارات والإجراءات فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها. هذا، وفي خلال الفترة التي اندلعت فيها أعمال العنف في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر، قامت الجماعات المسلحة الموقعة للاتفاق، بوقف مشاركتها مؤقتا في عملية برازافيل، بما في ذلك باعتبارهم أعضاء في لجنة المتابعة.

الانتخابات

٢٣ - تحركت أعمال التحضير للانتخابات بخطى بطيئة حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١ آب/أغسطس، أنشئت آليات للتنسيق الاستراتيجي والتقني من أجل المساعدة السياسية والتقنية والمالية، بمشاركة الهيئة الانتخابية الوطنية، والبعثة وسائر الشركاء، وفي ٢١ آب/أغسطس، اعتمدت الهيئة الانتخابية الوطنية نظامها الداخلي، مما يعد معلما رئيسيا على طريق إنشاء هيئة لإدارة الانتخابات تعمل بكامل طاقتها.

٢٤ - وبعد التوصل إلى الاتفاقات بين الوسيط الدولي، والسلطات الانتقالية في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، قامت الأمم المتحدة، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والشركاء الثنائيين، بالعمل عن كثب مع الهيئة الانتخابية الوطنية على استكشاف طرق لتعجيل تنفيذ المهام التحضيرية، بما في ذلك وضع جدول زمني للانتخابات.

٢٥ - وفي الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت الهيئة الانتخابية الوطنية مشاورات مع الأطراف المعنية الوطنية وتم التوصل إلى توافق في الآراء على تعديلات مقترحة لعدد من الأحكام القانونية، بما في ذلك تبسيط عملية تسجيل الناخبين، بنقلها من نظام للاستدلال البيولوجي ملزم قانونا إلى نظام محوسب، والجمع بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

٢٦ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الهيئة الانتخابية الوطنية جدولا زمنيا منقحا للانتخابات يتطلب إجراء استفتاء دستوري في أيار/مايو ٢٠١٥، وإجراء الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية والتشريعية في تموز/يوليه ٢٠١٥، والجولة الثانية للاقتراع في آب/أغسطس ٢٠١٥. وأعدت الهيئة الانتخابية الوطنية خطة لتقييم الاحتياجات لتسجيل اللاجئين في الدول المجاورة، مع البدء ببعثة في تشرين الثاني/نوفمبر إلى مخيمات اللاجئين في الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أنشأت الهيئة أيضا ١٤ مكتبا ميدانيا في بانغي وفي مقاطعة أومبيلا - مبوكو.

٢٧ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر تولى نائب ممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى والمنسق المقيم للأمم المتحدة رئاسة فرقة العمل الأولى للانتخابات في إطار مبدأ ''وحدة العمل في الأمم المتحدة''، والتي تضم جميع العناصر المعنية في البعثة المتكاملة، وفريق الأمم المتحدة القطري.

جيم - التطورات الاجتماعية والاقتصادية

٢٨ - لا يزال اقتصاد جمهورية أفريقيا الوسطى يتسم بالركود، على نحو ما تنبأ به في تموز/يوليه صندوق النقد الدولي، الذي قدر معدلا للنمو نسبته ١ في المائة في عام ٢٠١٤. ويتضح ضعف القدرة المالية للسلطة الانتقالية من عجزها عن استدرار إيرادات، وتحصيل الضرائب وإدارة الشؤون المالية.

٢٩ - وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم عدة مبادرات ''للنقد مقابل العمل'' بهدف إتاحة فرص للاستدرار العاجل للإيرادات للشباب المعرض للمخاطر، والمشردين، والنساء. وقد قام البرنامج الإنمائي أيضا بالمشاركة مع صندوق بناء السلام بدعم دفع مرتبات

الشرطة والدرك في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠١٤. وبالتوازي مع ذلك، قام البنك الدولي بدعم دفع مرتبات بقية الموظفين المدنيين عن المدة نفسها، على حين واصلت السلطات الانتقالية تحمل المسؤولية عن دفع مرتبات القوات المسلحة. وفي أيلول/سبتمبر، بدأ الاتحاد الأوروبي تقديم دعم للميزانية العامة حتى نهاية عام ٢٠١٤، بهدف توفير أموال للسلطة الانتقالية لتغطية أهم وأعجل النفقات، بما في ذلك مرتبات الموظفين المدنيين.

٣٠ - وفي ١٤ أيار/مايو، وافق صندوق النقد الدولي على المساعدة المالية في إطار التسهيل الائتماني السريع بمبلغ ١٣ مليون دولار، دعما لبرامج الإنعاش في حالات الطوارئ. وفي أيلول/سبتمبر، قدم مصرف التنمية الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى ٢٢ مليون دولار لدعم الميزانية.

دال - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٣١ - واجه موظفو الأمم المتحدة، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، تهديدات أمنية متزايدة متعلقة بالنزاع المسلح والنشاط الإجرامي في شتى أنحاء البلد. فقد وقعت هجمات ضد موظفي الأمم المتحدة أثناء أعمال العنف التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر في بانغي، قُتل فيها اثنان من حفظ السلام تابعان للأمم المتحدة. وقد شملت حوادث العنف التي استهدفت البعثة إطلاق نيران المدافع على مركبات الأمم المتحدة وقذفها بقنابل يدوية، والقيام بتظاهرات مسلحة أمام مجمع البعثة الرئيسي وتهديد أفرادها. وردا على ذلك، اتخذت البعثة تدابير للتخفيف من المخاطر الأمنية، بما في ذلك اتخاذ طرائق بديلة للعمل للحد من عدد الموظفين غير الأساسيين في أماكن عمل الأمم المتحدة. وظل مستوى الأخطار التي تهدد موظفي الأمم المتحدة مرتفعا أيضا في المنطقة القريبة من الحدود مع الكاميرون. ففي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أدى ما أبلغ عنه من إطلاق النار بين عناصر مسلحة في المنطقة الحدودية على بعد ١٥٠ كيلومترا غرب بوارين في مقاطعة نانا - مامبيري، إلى قيام فريق مشترك للأمم المتحدة بالتماس الأمان مع نحو ١٠٠ شخص من جمهورية أفريقيا الوسطى بعبور الحدود إلى داخل الكاميرون. وقد عاد موظفو الأمم المتحدة المتضررون سالمين بعد تدخل من قيادة البعثة ومن أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون.

ثالثا – تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

ألف – نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٢ – تم نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى البعثة المتكاملة في ١٥ أيلول/سبتمبر. وكان من بين الشخصيات الكبيرة الوطنية والأجنبية التي حضرت حفل نقل السلطة في بانغي، رئيسة الدولة الانتقالية، ورئيس الوزراء، ورئيس المجلس الوطني الانتقالي، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام، وممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى، وممثلي الخاص في وسط أفريقيا، وممثلين عن الوسيط الدولي، وأعضاء السلك الدبلوماسي ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وشكل انتقال السلطة إيذانا بإنجاز ولاية بعثة الدعم الدولية، وإنشاء بعثة متابعة تابعة للاتحاد الأفريقي معنيّة بجمهورية أفريقيا الوسطى ووسط أفريقيا.

باء – دعم العملية السياسية

٣٣ – واصلت البعثة المتكاملة إسداء المشورة إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن سبل المضي قدما في العملية السياسية، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ اتفاق برازافيل لوقف الأعمال العدائية. ومن خلال المساعي الحميدة التي قام بها ممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك ممثلي الخاص في وسط أفريقيا، قامت منظمة الأمم المتحدة بالتنسيق مع سائر الشركاء الدوليين الرئيسيين بالعمل عن كثب مع جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق، من أجل تشجيع التزامها المستمر بالعملية بما في ذلك اتفاق وقف الأعمال العدائية والعملية السياسية المتابعة له. وعمل الممثلان الخاصان عن كثب أيضا مع السلطات الانتقالية لكفالة الاتساق بين المؤسسات الانتقالية، من أجل دعم تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، سافر ممثلي الخاص كثيرا في المنطقة للاجتماع بالأطراف المعنية الرئيسية، من أجل تشجيع مشاركتها المستمرة والإيجابية في إيجاد حل للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٤ – وبالإضافة إلى بذل المساعي الحميدة للبعثة المتكاملة، قدمت البعثة المشورة الاستراتيجية المنسقة إلى السلطات الانتقالية، وذلك بشأن العملية السياسية فيما يتعلق بإجراء حوار وطني شامل والتماسك الاجتماعي بين المجتمعات المحلية المنخرطة في النزاع. وعقدت البعثة المتكاملة في بانغي يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر حلقة عمل عن إعداد وتنظيم

منتدى بانغي حضرتها الأطراف المعنية الوطنية والشركاء الوطنيون والدوليون. وحدد المشاركون في الاجتماع خيارات لجنة تنظيم منتدى بانغي، والمبادئ التوجيهية المتصلة بمنهجيتها، بما في ذلك إعادة تحديد موقع اللجنة في العملية السلمية باعتبارها نقطة البداية لمبادرات أطول أجلا ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري تعمل البعثة المتكاملة بشكل وثيق مع السلطات الانتقالية من أجل تخطيط الأنشطة التي تنفذ في إطار التحضير للمنتدى، بما في ذلك القيام بمهام استشارية لدى اللجنة التنظيمية، وإعداد ورقات الخيارات بشأن القضايا الرئيسية التي سيجري تناولها خلال المنتدى، وإعداد وتنظيم حلقات عمل للسلطات الانتقالية التي ستقوم بزيارة للمقاطعات الـ ١٦ في البلد في أوائل كانون الأول/ديسمبر من أجل إجراء مناقشات بشأن المنتدى وأهدافه على المستوى المحلي. وتنسق البعثة المتكاملة الدعم المقدم إلى المنتدى بالتعاون الوثيق مع مركز الحوار الإنساني، ومع المنظمات الأخرى النشطة في مبادرات دعم المصالحة والحوار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٥ - ودعمت البعثة المتكاملة وضع المشاريع التي تدعم المبادرات والاتفاقات المحلية التي تعالج الأسباب الكامنة للنزاع وتمنح الشعب مكاسب السلام. وبدعم من صندوق بناء السلام، وبالتنسيق الوثيق مع البعثة المتكاملة، سينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعا مدته ١٨ شهرا لدعم مبادرات المصالحة والتماسك الاجتماعي لأمد أطول، بدءا بالدعم المالي والتقني لمنتدى بانغي، وآلياته للمتابعة، بما في ذلك إنشاء شبكة من الوسطاء لتشجيع الحوار بشأن السلام والمصالحة بين المجتمعات المحلية وداخلها. وسيدعم هذا المشروع تنفيذ خطة العمل العاجلة، التي تمثل حجر الزاوية في استراتيجية المصالحة الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي وضعتها في وقت سابق من هذا العام وزارة الاتصال والمصالحة الوطنية، مستعينة بالدعم التقني والخبرات التي وفرتها البعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جيم - بسط سلطة الدولة

٣٦ - من أجل تشغيل إدارة تتميز بالمهنية والخضوع للمساءلة والقدرة على توفير الخدمات الإدارية والاجتماعية الأساسية، تحتاج السلطات الانتقالية إلى موارد مالية وتقنية تسمح بإعادة النشر التدريجي للموظفين المدنيين، والمسؤولين الإداريين المحليين في جميع المقاطعات البالغ عددها ١٦ مقاطعة، وذلك بالإضافة إلى نشر عدد كاف من الشرطة والدرك لضمان أمنهم.

٣٧ - ووقّعت البعثة المتكاملة مذكرة تفاهم لمشاريع سريعة الأثر في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من أجل الإصلاح الطفيف للبنى التحتية الرئيسية، بما في ذلك إصلاح مبنى إدارة المقاطعة في بريا، وإصلاح مبنى مكتب إدارة الشؤون الاجتماعية في مقاطعة كوتو العليا، بريا، وتشييد مركز رياضي وثقافي للشباب في المنطقة الرابعة في بانغي.

٣٨ - وشرعت البعثة المتكاملة مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، في إجراء حوار وتنفيذ تدابير لبناء الثقة بين المجتمعات المحلية، وداخل الجماعات الإثنية والدينية. وفي أعقاب حوادث العنف التي وقعت في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر، اتصلت البعثة بممثلي المجتمعات المحلية لدى السلطات الانتقالية في المنطقة الرابعة وفي حي PK-5 في بانغي لبحث إمكانية نشر مساعدين تابعين للبعثة لشؤون الاتصال المجتمعي من أجل وضع تدابير لحماية إمكانية الحصول على خدمات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية. وبدأت البعثة المتكاملة وشركاء فريق الأمم المتحدة القطري مساعي التخطيط الرامية إلى دعم هياكل الحكم المحلي من أجل بناء قدرات المسؤولين الإداريين الإقليميين المحليين في الخدمة المدنية في الإدارة.

دال - حماية المدنيين

٣٩ - وفي آب/أغسطس، وضعت البعثة المتكاملة استراتيجية لحماية المدنيين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، أُنجزت في أيلول/سبتمبر، ووزعت على جميع موظفي البعثة. وركزت الجهود التي بذلتها البعثة المتكاملة في مجال حماية المدنيين على وضع تدابير لمنع الأخطار التي تهدد المدنيين، وتخصيص الموارد لتنفيذها. وتشمل الأدوات، مصفوفة لحماية المدنيين تجمع التحليل المشترك لتحديد المجتمعات المحلية المعرضة لأخطار العنف البدني، وقد وضعت هذه المصفوفة ويجري تعهدها بالتشاور مع مجموعة الحماية العالمية المشتركة بين الوكالات. واستجابت البعثة المتكاملة للحوادث الأمنية التي عرضت السكان عموما أو الطوائف الضعيفة للخطر، بناء على جملة أمور منها التحليل الموحد الذي يجري تحديثه بانتظام في مصفوفة حماية المدنيين.

هاء - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٤٠ - لا تزال حالة حقوق الإنسان خطيرة. وتواصل عناصر من تحالف سيليكا السابق وجماعة أنتي بالاكا نشاطاتها دون أن تتعرض لأي عقاب، في دورة من الهجمات الانتقامية التي يظل المدنيون ضحاياها الرئيسيين. ولا تزال الأعداد المبلغ عنها من القتلى والجرحى المدنيين الذين يسقطون نتيجة للنزاع المسلح آخذة في الازدياد، ولا تزال حوادث النهب

والتخريب لممتلكات الناس مثارا للقلق. ولا يزال غياب المؤسسات القضائية في كثير من أنحاء البلد، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، يزيد من صعوبة حماية حقوق الإنسان.

٤١ - وتواصل البعثة المتكاملة تعزيز قدراتها على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها والإبلاغ عنها، وذلك في جميع أنحاء البلد. وقامت البعثة المتكاملة بمهمات ميدانية توجهت فيها إلى الطوائف الضعيفة في بانغي، وبوسانغوا، وبوزوم، وبوار، وبوكارانغا، وباورو، وبوالي، ودامارا، وكاغاباندورو، وساعدت نتائج هذه المهمات في إعداد مصفوفة حماية المدنيين. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، حققت البعثة المتكاملة في ٨٥ حادث انتهاك جديد لحقوق الإنسان، تأثر بها ١٤٢ شخصا، وتم التحقق من ٣٩ حادثا منها وتأكد وقوعها. وكان معظم الجناة أعضاء في جماعة أنتي بالاكا وفي تحالف سيليكا السابق.

٤٢ - ولإذكاء الوعي بحقوق الإنسان وتعميم مراعاتها وتشجيعها وحمايتها، نظمت البعثة المتكاملة دورات تدريبية تمهيدية لموظفي البعثة، وقامت بتدريب ممثلي ٢٥ منظمة من منظمات حقوق الإنسان في أفريقيا الوسطى على الرصد والتحقيق والإبلاغ في مجال حقوق الإنسان. وواصلت البعثة جهودها الرامية إلى إقامة وتعزيز التعاون مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك قوات الشرطة والدرك الوطنية ومكتب المدعي العام، وذلك في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

واو - حماية الطفل

٤٣ - شوهد أطفال يشاركون مشاركة فعلية في أعمال العنف التي جرت في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر، وكان ذلك بطرق منها المشاركة في المظاهرات العنيفة وإقامة المتاريس مع عناصر من جماعة أنتي بالاكا. ولا تزال فرقة العمل المعنية بجمهورية أفريقيا الوسطى في ما يتعلق بآلية الرصد والإبلاغ تشارك في حوار مع قيادات جماعة أنتي بالاكا من أجل تشجيع إنهاء ارتباط الأطفال بأنشطتها. وقد تم فصل ١٠٣ أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ سنة عن جماعة أنتي بالاكا وتحالف سيليكا السابق في بامباري، وغريماري، وإيبي في مقاطعة أواكا. ووضع هؤلاء الأطفال تحت الرعاية المؤقتة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، التي تقدم المساعدة النفسية - الاجتماعية والتدريب المهني، مع خدمات أخرى، في انتظار إيجاد أسرهم و لم شملهم بها. وسمحت عمليات الحوار والتواصل مع القادة المحليين لجماعة أنتي بالاكا في مقاطعتي أومبيلا - مبوكو ولوباي بانفصال ١ ٠٦٩ طفلا، منهم ١٧٨ فتاة، تتراوح أعمارهن بين ٩ سنوات و ١٧ سنة، منذ تموز/يوليه ٢٠١٤

عن الجماعة. ويستفيد الأطفال حاليا من أنشطة إعادة الإدماج المجتمعية التي تنفذ في تلك المناطق المحلية.

٤٤ - ومن أجل تعزيز رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، قدمت فرقة العمل التدريب على آلية الرصد والإبلاغ لفائدة ٧٤ من الجهات العاملة في مجال حماية الطفل. وفي داخل البعثة المتكاملة، قدم تدريب في مجال حقوق الطفل وحمايته لفائدة ٨٠ ضابط شرطة و ٤٦ من الأفراد العسكريين (ضباط الأركان والمراقبين العسكريين)، و ٢١ موظفا مدنيا. وعلاوة على ذلك نظمت البعثة المتكاملة بالتعاون مع اليونيسيف برامج تدريبية للتوعية في ما يتعلق بحقوق الطفل وحمايته، واستفاد منها ٤٣٨ من المقاتلين والضباط من تحالف سيليكا السابق و ٢٥ من القادة المحليين والأعضاء في جماعة أنتي بالاكا. ونتيجة لذلك، وقع الجنرال داراسّا من ''الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى'' (السابق لتحالف سيليكا السابق) أمرا بحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم.

زاي - العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

٤٥ - تقوم البعثة المتكاملة، بالشراكة مع المجتمع المدني بما في ذلك الجمعيات النسائية، بتقديم الدعم للجهود الرامية إلى تعزيز قدرة أفريقيا الوسطى الوطنية على رصد ادعاءات العنف الجنسي والجنساني والتحقيق فيها، وذلك بوسائل تشمل حملات التوعية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني. وبالنسبة لمساعدة الضحايا، أطلقت البعثة المتكاملة، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة المعنيين والسلطات المحلية المعنية، مبادرة تهدف إلى تعزيز التقييم المشترك للمراكز المعنية بضحايا العنف الجنسي والجنساني والناجيات منهن من آثاره والتي تدعم إعادة إدماج الضحايا في المجتمع المحلي. وتواصل البعثة جهودها في مجال دعم قوات الشرطة والدرك الوطنية في ما يتعلق بإنشاء وحدات متخصصة لمعالجة العنف الجنسي والجنساني المرتكب ضد النساء والأطفال.

حاء - القضايا الجنسانية

٤٦ - تواصل البعثة المتكاملة تشجيعها لمشاركة المرأة في العملية السلمية من خلال التوعية، وتدريب القيادات النسائية، وتقديم المشورة والتوجيه التقني إلى الجهات الفاعلة المحلية بشأن المصالحة بين الطوائف، بما في ذلك نساء الطائفة المسلمة في حي PK-5 في بانغي، والنساء المرتبطات بجماعة أنتي بالاكا في الطائفة المسيحية. ونظمت البعثة المتكاملة أيضا اجتماعات وجلسات عمل مع المنظمات النسائية وقياداتها في بريا، ونديلي، من أجل تشجيع زيادة مشاركة المرأة على مستويات القواعد الشعبية والقيادات.

طاء - دعم العدالة الوطنية والدولية وسيادة القانون وتنفيذ التدابير المؤقتة العاجلة

٤٧ - استنادا إلى مذكرة إعلان النوايا الموقعة بين وزارة العدل والبعثة المتكاملة لتنفيذ ولاية البعثة فيما يتعلق بالتدابير المؤقتة العاجلة للبعثة المبينة في الفقرة ٤٠ من قرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤)، أصدرت وزارة العدل تعليمات بشأن إنشاء فريق عامل، تمثَّل فيه البعثة، لإعداد التشريع اللازم لإنشاء محكمة جنائية خاصة وطنية. ووفقا لأحكام هذه المذكرة، فمن المتوقع أن تتألف المحكمة الجنائية الخاصة الوطنية من قضاة وطنيين وقضاة معينين دوليا لمعالجة الجرائم الخطيرة، مثل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد الأطفال، والتي تشكل تهديدا للسلام والاستقرار والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٤٨ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، طلب وزير العدل أيضا إلى الفريق العامل إعداد تشريع لإنشاء خلية تحقيق خاصة وطنية من أجل التحقيق في الجرائم الخطيرة والمقاضاة عليها، بدعم من البعثة والمانحين الدوليين. وتتولى المحكمة الجنائية الخاصة فور إنشائها النظر في القضايا التي تكون خلية التحقيق الخاصة قد انتهت من معالجتها. ومن شأن هذه الآليات أن تيسر الاستجابات الفورية للحاجة الملحة إلى مكافحة الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة، وتعزيز القدرات المؤسسية للسلطة القضائية المحلية، واستعادة الثقة في مؤسسات الدولة.

٤٩ - وسيلزم دعم مالي لدفع مرتبات القضاة الدوليين وتغطية التكاليف المرتبطة بإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة وتشغيلها لفترة أولية لا تقل عن ثلاث سنوات. وتم إعداد استراتيجية لإنشاء المحكمة الجنائية الخاصة الوطنية على مراحل، بدءا من خلية التحقيق الخاصة ومرورا بهيئة تعمل بمدعين دوليين وقضاة للتحقيقات عندما يتوفر التمويل، وانتهاء بالمحكمة الكاملة.

٥٠ - وإضافة إلى ذلك، وحتى تفي البعثة بالتزاماتها بموجب ولاية التدابير المؤقتة العاجلة المنوطة بها، اعتمدت البعثة إجراءات تشغيل موحدة لأفراد الشرطة والأفراد العسكريين التابعين للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقبض على مجرمين مزعومين واحتجازهم وتسليمهم إلى السلطات القضائية الوطنية. ومنذ ١٥ أيلول/سبتمبر، بلغت حالات الاعتقال التي قامت بها البعثة ١٠٧ حالات، تتعلق ٣٤ منها بالحيازة غير المشروعة لأسلحة. وتعلقت المخالفات الأخرى بجرائم شتى منها القتل العمد والاغتصاب والسرقة والضرب. وسلم جميع الأشخاص المقبوض عليهم إلى الشرطة الوطنية أو الدرك الوطني. وأنشأت البعثة آلية لمتابعة هذه الاعتقالات وتقوم حاليا بتوفير الأمن للقضاة المحليين الرئيسيين لتمكينهم من أداء عملهم. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، طلب المدعي العام لمحكمة الاستئناف في بانغي إلى البعثة وإلى

قوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سنغاريس المساعدة في القبض على ٥٥ شخصا لهم صلة بأعمال العنف التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر في بانغي.

٥١ - وفي مجال الإصلاحيات، لا يعمل سوى ٤ فقط من مجموع السجون المعترف بها رسميا وعددها ٣٨ سجنا، وهي نغاراغبا وبيمبو وبوار وبيبيراتي. ويجري حاليا بذل جهود لدعم إصلاح سجن نغاراغبا بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، تقوم البعثة بتوجيه وتدريب ٤٤ من موظفي السجون على إدارة وأمن السجون في سجني نغاراغبا وبيمبو، وتقييم خدمات الإصلاحيات القائمة، ودعم إصلاح ثمانية مراكز للشرطة وثلاثة ألوية للدرك العسكري. وجرى نشر موظفي السجون الـ ٢٠ المأذون بهم بقرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤) وهم يوفرون الدعم لتحسين العمل في السجن الذي في نغاراغبا وسجن النساء في بيمبو. إلا أنه توجد حاجة ملحة إلى زيادة عدد موظفي السجون لتغطية الاحتياجات التشغيلية والأمنية الناشئة عن تنفيذ التدابير المؤقتة العاجلة وإعادة فتح السجون خارج بانغي.

ياء - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٥٢ - واصلت المنظمة الدولية للهجرة، بقيادة البعثة المتكاملة وبدعم من صندوق بناء السلام، تنفيذ مشروع لنقل مقاتلي تحالف سيليكا السابق المعاد تجميعهم في الثكنات العسكرية الثلاثة في بانغي. وأنشئت لجنة تنسيق في آب/أغسطس تضم ممثلين عن السلطات الانتقالية والبعثة المتكاملة والمنظمة الدولية للهجرة وعملية سنغاريس لدعم تنفيذ المشروع. وتم نقل ٤٥٧ مقاتلا من مجموع ١ ٣٠٨ مقاتلين من معسكر فيلق عمليات الدفاع عن الأرض وهو واحد من ٣ مواقع لإعادة تجميع مقاتلي تحالف سيليكا في بانغي، إلى مجتمعاتهم الأصلية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وكانت البعثة والمنظمة الدولية للهجرة تعتزمان تعجيل هذه العمليات من أجل استكمال النقل بحلول كانون الأول/ديسمبر، إلا أن تنفيذ المشروع جُمد مؤقتا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر عقب الأحداث التي وقعت في مخيم بيال.

٥٣ - وعقب إنشاء اللجنة العليا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني داخل مكتب رئيس الوزراء، عقدت البعثة مناقشات مع السلطات للمساعدة في تحديد هيكل اللجنة وتنظيمها. وأعدت البعثة أيضا استراتيجية لإعادة تجميع المقاتلين تحسّبا لما سوف يسفر عنه منتدى بانغي. وستُعرض الوثيقة على اللجنة الاستراتيجية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتعدَّل لتعكس الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في منتدى بانغي.

كاف - إصلاح قطاع الأمن

٥٤ - بدأت البعثة في أيلول/سبتمبر مشروعا لمساعدة وزارة الدفاع في إعادة تجميع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. ويتألف المشروع من عنصرين هما: إصلاح الثكنات العسكرية الرئيسية في بانغي وإنشاء قاعدة بيانات لأفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى لاستخدامها لأغراض التدقيق والفرز. وستستخدم قاعدة البيانات المتعلقة بالقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في إصلاح قطاع الأمن مستقبلا، بما في ذلك في بناء جيش مهني ومتوازن من الناحيتين الإثنية والجغرافية.

٥٥ - ولا يزال الشركاء الآخرون يقدمون الدعم للشرطة والدرك الوطنيين. ففي ١٥ أيلول/سبتمبر، افتتحت ثلاثة مراكز للشرطة في بانغي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتمويل من صندوق بناء السلام. ولا تزال عملية إصلاح مراكز الشرطة الخمسة وألوية الدرك الثلاثة المتبقية في بانغي جارية. ويجري أيضا تنفيذ مشروع تابع للاتحاد الأوروبي يهدف إلى تعزيز القانون والنظام في بانغي؛ وفي إطار هذا المشروع، تلقت وحدتان وطنيتان للشرطة والدرك تدريبا ومعدات غير قاتلة.

لام - تنسيق المساعدة الدولية

٥٦ - قُدمت مساعدة دولية منسقة لثلاثة مشاريع من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لجمهورية أفريقيا الوسطى. وقد ووفق على تمويل مشروع إصلاح قطاع الأمن المبين أعلاه، وعلى مشروعين آخرين. أولهما لدعم منع انتهاكات حقوق الإنسان وإحياء دور العدالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي يجري تنفيذه بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والبعثة المتكاملة، بتمويل من مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية التابع للولايات المتحدة؛ والثاني لدعم إنشاء وحدات تهدف إلى توفير الدعم الكلي لضحايا الاغتصاب لفترة ١٢ شهرا، يجري تنفيذه بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ميم - إدارة الأسلحة والذخائر

٥٧ - بدأ قسم إدارة الأسلحة ومخاطر المتفجرات، في البعثة، الذي يضم أعضاء دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، في تحديد وتقييم المواقع المناسبة لمستودعات الذخائر ومستودعات الأسلحة. وقيمت البعثة مخزونات الذخائر في معسكر ديرو في بانغي، وخططت لنقلها إلى مواقع تخزين مأمونة. وقامت عملية سنغاريس، بتنسيق من البعثة، بتدمير ٧ أطنان من الذخائر غير المأمونة. وقام أفراد من الدرك الوطني، دربتهم دائرة الإجراءات

المتعلقة بالألغام، بتدمير العديد من الأسلحة في إطار خطة أمن الأسلحة، على النحو المتفق عليه مع وزارة الدفاع. وواصلت البعثة تنسيق فريق عامل يضم جميع الشركاء الدوليين والمحليين بهدف التخلص من مخاطر المتفجرات، والقيام معا بتحديد الاحتياجات والأولويات لتنفيذ الأنشطة المتصلة بإدارة الأسلحة والذخائر تنفيذا فعالا. وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام جهودها للوصول إلى مخزون كبير من الذخائر والمتفجرات المخزنة بصورة رديئة في معسكر بيال، يشكل خطرا كبيرا على المقيمين في المعسكر وسكان المنطقة المحيطة.

رابعا - معلومات مستجدة عن نشر البعثة

٥٨ - في ١٥ أيلول/سبتمبر، أعيد تشكيل ست كتائب مشاه من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغابون والكاميرون والكونغو من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية إلى البعثة المتكاملة. وأعيد أيضا تكليف ست وحدات للشرطة المشكلة من الكاميرون (اثنتان) وبوروندي (اثنتان) والكونغو (واحدة) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (واحدة) للبعثة المتكاملة. وإضافة إلى ذلك، نشر ما يقرب من ١ ٨٠٠ فرد نظامي إضافي في البعثة المتكاملة، بما في ذلك وحدة حراسة مغربية جرى ترفيعها واستيعابها بوصفها كتيبة مشاة في البعثة، وسرية هندسية من إندونيسيا، ومفرزة متقدمة لسرية هندسية من باكستان، ومستشفى من المستوى الثاني من بنغلاديش، ومفرزة متقدمة لسرية إشارة من بنغلاديش، ووحدة جوية من سريلانكا، ووحدة للشرطة المشكلة من رواندا.

٥٩ - وفي أواسط تشرين الثاني/نوفمبر، نُشر للبعثة نحو ٤٥١ ٧ فردا عسكريا، أي نحو ٧٤ في المائة من مجموع القوام العسكري المأذون به والبالغ ٠٠٠ ١٠ فرد، و ٠٨٣ ١ شرطي، أي نحو ٦٠ في المائة من مجموع قوام الشرطة المأذون به والبالغ ٨٠٠ ١ فرد. ونشر أيضا ١٧٧ فردا من مجموع ٤٤٠ من ضباط الأركان والمراقبين العسكريين (نحو ٤٠ في المائة)، و ٩٩ فردا من ٤٠٠ ضابط شرطة (نحو ٢٥ في المائة). ولم يكن قد جرى بعد الحصول على تعهدات بشأن وحدة الطائرات العمودية الهجومية وتأكيد التعهدات بشأن سرية للقوات الخاصة وسرية إشارة واحدة. ويتضمن العتاد الجوي للبعثة ثلاث طائرات عمودية من طراز MI-8، وطائرة صغيرة ثابتة الجناحين، وثلاث طائرات عمودية عسكرية للخدمات.

٦٠ - وقد أنشأت البعثة، اعتبارا من ١٥ أيلول/سبتمبر، في بانغي فرقة عمل، مبتكرة مشتركة من أفراد عسكريين وأفراد للشرطة بهيكل قيادة موحد في إطار عنصر الشرطة للحفاظ على التماسك في استجابة البعثة للحوادث الأمنية في بانغي. وعقب حوادث العنف

التي وقعت في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر، تقرر تعزيز الوجود العسكري في بانغي مؤقتا بما يصل إلى ثلاث كتائب مشاة لدعم جهود فرقة العمل في بانغي.

٦١ - وواصلت البعثة جهودها لتوفير الدعم اللوجستي لنشر القوات ووحدة الشرطة في مختلف الأجزاء في منطقة عمليات البعثة. وإضافة إلى ذلك، دخلت المكاتب الإقليمية في بوار وبوسانغوا (القطاع الغربي) وكاغا باندورو وبامباري (القطاع الأوسط) وبريا (القطاع الشرقي) حيز التشغيل مع وجود رؤساء للمكاتب. وفي أواسط تشرين الثاني/نوفمبر، كان معدل الشغور الكلي في الوظائف المدنية قد انخفض إلى ٢٥ في المائة بما في ذلك الجهود الجارية للتعيين والإلحاق بالوظائف. وبلغ معدل شغل الوظائف ٤٤ في المائة. وتولى ما نسبته ٨٢ في المائة من إجمالي عدد كبار الموظفين مهام وظائفهم.

خامسا - الجوانب المالية

٦٢ - أذنت الجمعية العامة، بقرارها ٢٩٩/٦٨ بالدخول في التزامات من أجل البعثة المتكاملة للفترة من ١٠ نيسان/أبريل إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بمبلغ لا يتجاوز ٤٠٠ ٩٧٦ ٣١٢ دولار، يشمل مبلغ ٠٠٠ ٥٥٢ ٥٩ دولار سبق أن أذنت به اللجنة الاستشارية للفترة من ١٠ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٦٣ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٩٠٠ ٣٤١ ٥٣ دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٣٠٨ ٢ مليون دولار.

٦٤ - وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤، سُددت للدول الأعضاء المساهمة بقوات في البعثة جميع مستحقاتها. وسدد مبلغ ٣,٤ ملايين دولار مقابل التكاليف المتعلقة بالقوات في البعثة عن الفترة الممتدة حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤ وفقا لجدول السداد الفصلي.

سادسا - ملاحظات

٦٥ - لقد كان العنف الذي اندلع في تشرين الأول/أكتوبر في بانغي، وبعد شهر واحد فقط من النجاح في نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى يمثل رسالة صارخة تذكر بأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ما زالت شديدة الاضطراب. ويساورني قلق بالغ إزاء استمرار انعدام الأمن على نطاق واسع في جميع أنحاء البلد بسبب دورات العنف المستمرة بين عناصر مسلحة تابعة بوجه خاص لتحالف سيليكا

السابق وجماعة أنتي – بالاكا اللذين يزدادان تشرذما. كما أعرب عن قلقي إزاء استمرار ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل العناصر المسلحة ضد المدنيين مع الإفلات من العقاب. وقد استهدف العنف أيضا بصورة مباشرة كلا من البعثة المتكاملة وقوة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى وعملية سنغاريس ودوائر العمل الإنساني.

٦٦ – وما فتئت العواقب الإنسانية الأليمة للنزاع تؤثر سلبا على مئات الآلاف من الأرواح. ولا يزال هناك نحو مليون نسمة من سكان جمهورية أفريقيا الوسطى مشردين. وما زال أكثر من مليوني نسمة في حاجة ماسة إلى مساعدة إنسانية. ويتعرض كل من النساء والأطفال للعنف الشديد وسوء المعاملة، ولا يزال الآلاف من الأطفال مرتبطين بجماعات مسلحة. ولا يزال ازدياد ضبابية الخط الفاصل بين أعمال العنف الإجرامية وأعمال العنف المرتكبة بتحريض سياسي في بيئة حضور الدولة فيها ضعيف أو معدوم يشكل تهديدا متواصلا لسكان جمهورية أفريقيا الوسطى، ويقوض الجهود الرامية إلى إبقاء العملية الانتقالية في المسار الصحيح.

٦٧ – ولا يزال تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني والالتزام السياسي الحقيقي ضروريان لتحقيق سلام دائم وتحسين حياة سكان جمهورية أفريقيا الوسطى. وأحث بقوة جميع الأطراف الموقعة على اتفاق وقف الأعمال العدائية المبرم في برازافيل في ٢٣ تموز/يوليه، بما فيها السلطات الانتقالية، على أن تجدد التزامها بالاتفاق، وأن تتخذ خطوات ملموسة، بدعم من المجتمع الدولي، لضمان حماية المدنيين، وتهيئة الظروف للسكان المشردين ليعودوا بأمان وطوعا إلى ديارهم.

٦٨ – فهناك حاجة ملحة لمتابعة العملية السياسية مشاورات شاملة على الصعيدين الوطني والمحلي وإلى إنجاز ناجح في الوقت المناسب للمرحلة الانتقالية. وأحث جميع الأطراف على تجديد التزامها بالعملية السياسية في الأطر الزمنية المتفق عليها وعلى المشاركة بهمة في منتدى بانغي المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وينبغي أن يتيح ذلك المنتدى الفرصة للتوصل إلى اتفاق سياسي بين شريحة واسعة من الأطراف المعنية الوطنية بشأن إعادة تشكيل القوات المسلحة الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها، وغيرها من المسائل السياسية الرئيسية بما فيها سيادة القانون والعدالة الجنائية والانتقالية، والحوكمة، واللامركزية، والمستقبل الاقتصادي للبلد. وينبغي أيضا أن يسهم المنتدى في عملية المصالحة الطويلة الأمد التي يحتاج إليها البلد بشدة وفي تشكيلها. علما بأن عملية تحضيرية شاملة وأي اجتماع ناجح سيبعث برسالة قوية مفادها أن شعب جمهورية أفريقيا الوسطى مستعد للسلام والاستقرار. وممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى

وممثلي الخاص في وسط أفريقيا على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم عمل الوسيط الدولي والمساعي الأخرى التي تبذل على المستويين الإقليمي والدولي دعما للعملية السياسية. وسيكون من الضروري أيضا توفير موارد مالية كبيرة لا لدعم تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في منتدى بانغي فحسب، ولا سيما فيما يتعلق بعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج وإنما أيضا لدعم إعادة إرساء سلطة الدولة والتحضير للانتخابات.

٦٩ - وهذا، مع العلم بأن إجراء الانتخابات في الوقت المناسب لإكمال العملية الانتقالية بحلول آب/أغسطس ٢٠١٥ سوف يمثل مرحلة هامة للبلد. وسيكون إكمال العملية الانتخابية أمرا شاقا للغاية، وسيتطلب تعزيز التزام سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى تعزيزا كبيرا، بالإضافة إلى الدعم السياسي والتشغيلي والمالي من جانب المجتمع الدولي. ثم إن تهيئة بيئة أمنية وسياسية مواتية لإجراء انتخابات نزيهة وذات مصداقية في فترة وجيزة مثل هذه سيتطلب تصميما قويا من جميع الجهات الفاعلة. وأحث السلطات الانتقالية وهيئة الانتخابات الوطنية على أن تعجل، بالتراضي، الأعمال التحضيرية للاستفتاء الدستوري المقرر، وكذلك الانتخابات التشريعية والرئاسية بهدف ضمان الشفافية والشمول والمصداقية للعملية. وسيكون من الأهمية بمكان أن تيسر السلطات الوطنية تنفيذ عمليةٍ شفافة لتسجيل الناخبين تمكن من تحقيق المشاركة الكاملة للسكان العائدين، بالإضافة إلى أولئك الذين ما زالوا مشردين في البلد وفي المنطقة دون الإقليمية الأوسع نطاقا. وأهيب بالشركاء الدوليين أن يقدموا الدعم في الوقت المناسب لهذه العملية. وفي غضون ذلك، أحث جميع الأطراف المعنية على أن تمنح الأولوية لمصالح البلد وأن تكفل إدارة المرحلة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى بطريقة شاملة وتوافقية.

٧٠ - ولا يزال التصدي للإفلات من العقاب أمرا حتميا للجهود المبذولة لتحسين الوضع الأمني ودعم العملية السياسية. ولا تزال هناك حاجة ملحة لتعزيز مؤسسات العدالة، وذلك باتباع سبل منها الإسراع في إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة الوطنية، وتقديم الدعم لخلية التحقيق الخاصة، وإنشاء مؤسسات شرطية وقضائية وإصلاحية فعالة وفقا للمعايير الوطنية والدولية. وأحث السلطات الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى على أن تتخذ، بدعم من القوات الدولية، جميع الخطوات الممكنة لضمان اعتقال مرتكبي الجرائم ضد المدنيين، بما فيها انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ومقاضاتهم واحتجازهم في ظروف إنسانية ومأمونة. وأود أيضا أن أشير إلى أن الأفراد والكيانات الذين يقوضون السلام والاستقرار والأمن يخضعون لتدابير محددة منصوص عليها في قراري مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) و ٢١٣٤ (٢٠١٤).

٧١ - ويتعين أن تتواكب استعادة الأمن مع إعادة بناء الدولة وتحقيق الانتعاش الاقتصادي. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية للتراع في جمهورية أفريقيا الوسطى مساءلة متبادلة تشمل التزام المجتمع الدولي المستمر وتقديم الدعم إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ خطط التعافي المبكر وإنعاش الاقتصاد. وأشجع السلطات الانتقالية على أن تكفل إيجاد بيئة مواتية للمجتمع الدولي كي يتمكن من مواصلة تقديم الدعم للميزانية في عام ٢٠١٥، مع تعزيز الجهود المبذولة لبناء القدرات والموارد الوطنية لتحسين الإدارة المالية العامة والمساءلة على المستوى الوطني.

٧٢ - وفي بدء معالجة الانتعاش الاقتصادي على المدى الأطول، يتعين مواجهة الاحتياجات الإنسانية التي ما زالت هائلة. وأود أن أؤكد من جديد الحاجة إلى تقديم الدعم المستمر للعمليات الإنسانية في الوقت المناسب، نظرا للظروف المعيشية القاسية للسكان وضعفهم البالغ.

٧٣ - وكما أكدتُ في تقريري السابق، لن يكون هناك حلٌّ للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى دون مشاركة فعالة ومتواصلة من جانب البلدان المجاورة وبلدان المنطقة. وأرحب بالمشاركة المستمرة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولا سيما الرئيس الحالي، رئيس تشاد إدريس ديبي إتنو، والوسيط الدولي، ورئيس جمهورية الكونغو دينيس ساسو نغيسو، فضلا عن تعاون الشركاء الإقليميين الثنائيين الرئيسيين لجمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك أنغولا وتشاد والكاميرون والكونغو. وأثني على الجهود الدؤوبة للمساعدة في إيجاد حلول للأزمة. وما زلت متفائلا بالتعاون الجيد القائم بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إثر النجاح في نقل السلطة من بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة.

٧٤ - وتعلق البعثة المتكاملة آمالا كبيرة مع مواصلتها تعزيز قوامها المأذون به والبالغ ١٠ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين و ١ ٨٠٠ من أفراد الشرطة. ولن يكون من المغالاة أن أؤكد على التحديات اللوجستية والتشغيلية الهائلة التي تنطوي على نشر ودعم استمرار عملية كبيرة متعددة الأبعاد لحفظ السلام في بلد غير ساحلي بنيته التحتية بالغة الضعف. وما زلت متفائلا بأنه من خلال الدعم المستمر من البلدان المساهمة، ستصل البعثة إلى كامل قوامها المأذون به وقدرتها التشغيلية التامة بحلول نهاية فترة ولايتها الراهنة. وقد أبرزت أعمال العنف التي اندلعت في بانغي في شهر تشرين الأول/أكتوبر، الحاجة الملحة إلى النشر الكامل لقوام البعثة من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في أقرب فرصة ممكنة، وإلى الحاجة إلى زيادة مؤقتة في الوجود العسكري في بانغي. وعلى صعيد منفصل، وبالنظر إلى التطورات المستجدة منذ تقريري السابق، بات من الواضح فعلا أن تحقيق زيادة في القوام المأذون به

حاليا لموظفي السجون ومقداره ٢٠ موظفا سيكون ضروريا لتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها في هذا المجال، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ التدابير المؤقتة العاجلة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٢١٤٩ (٢٠١٤). ونظرا للجدول الزمني المضغوط بشدة المنظور لإنهاء المرحلة الانتقالية والمخاطر الكامنة في العديد من العمليات التي تستند إليها، أعتزم العودة إلى مجلس الأمن قبل نهاية فترة الولاية الحالية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ بتوصيات بشأن تعديلات يتعين إجراؤها لمفهوم البعثة، بما في ذلك بشأن قوام القوات العسكرية وأفراد الشرطة والمهام الصادر بها تكليف.

٧٥ - وأُعرب عن امتناني لممثلي الخاص في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة المتكاملة بابكر غاي، على جهوده الدؤوبة. وأعرب عن بالغ التقدير للعمل الذي يقوم به موظفو كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والفريق القطري المعني بالعمل الإنساني في بيئة خطرة ومتقلبة، وأود أن أعرب عن أحر التعازي لبلد وأسرة كل من فردي حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة اللذين فقدا حياتهما وهما يؤديان واجبهما في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما أعرب عن امتناني لممثلي الخاص في وسط أفريقيا، عبد الله باثيلي، للدور الذي يضطلع به في الوساطة الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الاتحاد الأفريقي، والبلدان المساهمة بقوات في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبلدان المانحة، والمنظمات المتعددة الأطراف وغير الحكومية، لما تبذله من جهود متواصلة لدعم السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.